

«حكومة قوانين لا حكومة رجال»: بناء الأطر الدستورية في الديكتاتوريات المتحولة

بقلم عمرو الختالي · 21 أغسطس 2021

الأساس الدستوري للحكم

في عام 1780، رسخ جون آدامز — الفيلسوف السياسي والرئيس الثاني للولايات المتحدة — فكرة "حكومة قوانين لا حكومة رجال" في دستور ولاية ماساتشوستس. وجسدت كلماته قناعته الراسخة بأن الحكومات يجب أن تُبنى وتتأسس على قوانين مكتوبة يتفق عليها المحكومون، بدلاً من ترك مصير الشعب والأمة لأهواء مجموعة من الرجال، أو رجل واحد.

وفي عام 1787، أصبحت كلماته ودستور ولاية ماساتشوستس نموذجاً للدستور الأمريكي، الذي يُعترف به اليوم كأحد أقدم الوثائق القانونية التأسيسية وأكثرها شمولاً لدولة في العالم.

إن الدستور المُصادق عليه يمهد الطريق للتطور المؤسسي، وحماية الحريات المدنية، وبناء الأمة. وتساهم الدساتير المكتوبة بشكل كبير في النمو الاقتصادي من خلال توفير الاستقرار، والمساءلة، والمصداقية. وإلى جانب المواطنين المخلصين والمطلعين، تساهم مؤسسات الدولة القوية في الحفاظ على دستور الأمة وحمايته. ولكي تنجو الأمة من الأعمال الخبيثة والتلاعبية لقلة من الأفراد، يجب على المواطنين المخلصين أن يظلوا مشاركين مع مؤسساتهم لحماية المسار الديمقراطي للأمة من السقوط في الفوضى، كما رأينا في أفغانستان وليبيا والعديد من الدول الأخرى

سمو القانون الدستوري

وفقاً للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA):

"تصف الغالبية العظمى من الدساتير المعاصرة المبادئ الأساسية للدولة، وهياكل وعمليات الحكم، والحقوق الأساسية للمواطنين في قانون أسمى لا يمكن تغييره من جانب واحد بموجب عمل تشريعي عادي. وعادة ما يُشار إلى هذا القانون

الأسمى باسم الدستور."

ويُعتبر الدستور المكتوب أسمى وأعلى من أي قوانين تشريعية عادية، مما يعني أنه لا يمكن تعديله بسهولة.

وفي الختام، تسلط صراعات ليبيا والعراق وسوريا الضوء على المفارقة الأساسية التي تواجه الديمقراطيات الهشة والديكتاتوريات المنهارة في جميع أنحاء العالم: وهي أن إجراء الانتخابات في فراغ مؤسسي نادراً ما يؤدي إلى ديمقراطية حقيقية. بل إنها، بدلاً من ذلك، تمهد الطريق في كثير من الأحيان لقلة فاسدة وقوية لإضفاء الشرعية على جشعها، كما نرى في حالة العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأفريقية اليوم. وبينما يمثل الدستور المُصادق عليه درعاً لا غنى عنه للحريات المدنية وسيادة القانون، فإنه لا يمكن أن ينجح بمعزل عن العوامل الأخرى. ولكي تنجو الديمقراطيات الناشئة من تهديد الفوضى وتتجنب السقوط مجدداً في الديكتاتورية، يجب على المجتمع الدولي والمصلحين المحليين ومنظمات المجتمع المدني أن يدركوا أن صياغة الدستور هي مجرد الخطوة الأولى؛ إذ يكمن التحدي الحقيقي في بناء مؤسسات قوية وفاعلة يمكنها تعزيز التفاني المدني المطلوب للدفاع عنه.

المراجع

- **كومنولث ماساتشوستس.** *دستور كومنولث ماساتشوستس، 1780.* المصدر الأساسي لدستور ماساتشوستس الذي صاغه جون آدامز بصورة رئيسية، بما في ذلك المادة الثلاثون وأحكامها المتعلقة بفصل السلطات، والتي أرست مبدأ «حكومة القوانين لا حكومة الرجال».
- **كومنولث ماساتشوستس.** *جون آدامز ودستور ماساتشوستس.*مرجع يتناول الخلفية التاريخية والمؤسسية للفكر السياسي لجون آدامز، ودوره في صياغة دستور ماساتشوستس، والمبادئ الدستورية التي أسهمت في التأثير في تطور نظام الحكم الأمريكي.
- **جون آدامز.** *أفكار حول الحكومة*، 1776.
- **الأرشيف الوطني الأمريكي.** *دستور الولايات المتحدة الأمريكية، 1787 .*
- **المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA).** *ما هو الدستور؟ المبادئ والمفاهيم.*
- **المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA).** *مبادئ وعمليات بناء الدساتير.*
- **الأمم المتحدة.** *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.*
- **بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL).** *المسار الدستوري والسياسي في ليبيا.*